الباب الثالث

الخطط الاقتصادية والاجتماعية

إذا سلمنا بالوقائع الموضحة فيما سبق ، يلزمنا أن نتخذها أساساً للبحث عن سبل الإصلاح والتقدم . فقد ألقينا فى الباب السابق نظرة إجمالية على شئوننا الاقتصادية والاجتماعية ، وعلينا الآن أن نصف الغاية العامة التى يجب الاتجاه نحوها والخطط العملية التى تتفرع منها وتنطبق على المسائل التى تستلزم حلاً وتدبيراً فى الوقت الحاضر ؛ ولا تمنعنا المظاهر الخاصة بكل مسألة من المحافظة على وحدة المشاكل الوطنية بالرغم من اختلافها وتنوعها ، فتصل سياسة الدولة إلى التناسق والتواصل فى التدبير والتنفيذ ، وهما وصفان ضروريان عجزت سياستنا عن الوصول إليهما فى العهد الأخير . وقبل أن ننتقل إلى رسم الخطة العامة التى يجب اتباعها فى أمورنا الاقتصادية والاجتماعية ، ينبغى لنا أن نوضّح فكرتين هامتين .

أولاً — قد يُلاحظ أننا نقصد دائماً عدم الفصل بين المسائل الاقتصادية والمسائل الاجتماعية ، ذلك لأنها وثيقة الاتصال والارتباط ولا يجوز فى أية حال اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض . فإذا كان من يحاول تدبير المسائل الاقتصادية يتجاهل الأمور الاجتماعية المتعلقة بها ، مثل العمل على تحسين الإنتاج الزراعى والصناعى وتقليل مصاريفه بصرف النظر عن أحوال المزارعين والعمال ؛ وخصوصاً

إذا كان من يحاول تدبير التقدم الاجتماعى يتجاهل الظروف الاقتصادية السائدة فى البلد ، مثل زيادة عدد المتعلمين فى الكليات والمدارس العليا زيادة لا تتناسب مع ظروفنا الاقتصادية ، أو الإسراف فى الوعود الاجتماعية التى لا يمكن تنفيذها ، ترتب على ذلك أخطاء خطيرة فى سياسة الدولة . فالشرط الأساسى للتقدم الاجتماعى هو أن تسمح المرافق الاقتصادية بتنفيذ الخطط المؤدية إلى التقدم المنشود ؛ وإذا أريد أن يتمتع كل فرد من الأمة بنصيب أوفر من الرخاء والتعليم ، يجب أن يتقدم الاقتصاد الوطنى تقدماً يمكّن من تنفيذ المشروعات اللازمة لذلك . فعلى المصلحين الاجتماعيين أن يكفكفوا من غلوائهم كى يتفق إصلاحهم مع التقدم فى المرافق الاقتصادية ، وعلى الحكومة أن ترتب سياستها الاجتماعية على مقتضى سير النمو الاقتصادى سواء أكان فى الزراعة أو التجارة أو الصناعة، فلا تتقدم عليه بل تتبعه دائماً. وهذه قاعدة أساسية يجب تطبيقها فى كل ظرف وفى كل حال، غير أنه كثيراً ما تبعد سياسة الدولة عن الأخذ بها ، لا فى مصر فحسب ، بل فى كثير من البلاد المتقدمة عليها فى الخبرة الحكومية. هذا لأن الأزمات السياسية والمجادلات الحزبية تحمل قادة الأمة على أن يتجاهلوا هذا المبدأ الجوهرى ، خصوصاً عند ما تضغط عليهم الحركات الاجتماعية والشهوات الناتجة عنها ، فتجعلهم يهملون تطبيق هذه القاعدة مرة بعد أخرى حتى تبقى غير معمول بها فى الغالب

ثانياً — وبهذه المناسبة يكون من المفيد أن نحارب بعض الأوهام السائدة فى مصر والتى قد تعود بالضرر على سياستنا إذا ما انتشرت كثيراً فى الرأى العام. حقاً أن الناس قد بدءوا يتنبهون إلى انخفاض مستوى المعيشة فى الشعب المصرى وأخذوا

يفكرون فى طرق الإصلاح الاقتصادى التى قد تساعد على تحسين الحال الاجتماعية ؛ وتدفعهم غيرتهم القومية وشعورهم بالواجب الاجتماعى إلى علاج هذه المسائل الخطيرة فى أعمدة الجرائد ومختلف المجلات والنشرات ، وهى ظاهرة حسنة تدل على انتشار الاهتمام بالشئون العامة ، غير أن هناك بعض الأفكار الأساسية التى يجب التمسك بها ، وبعض الأوهام التى ينبغى تركها ، كى توضع مشكلة التقدم الاجتماعى فى قالبها الصحيح وتعالج مظاهرها المختلفة على ضوء الحقيقة والواقع .

فمن بين تلك الأوهام أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فى مصر نشأت عن سوء التوزيع فى الثروة الوطنية ، وأنه كان يمكن أن تزول لو أسس التوزيع على قاعدة جديدة ؛ وهى نظرية جاءتنا من بعض البلاد الأوربية التى اقتبسنا عنها نظرياتنا السياسية ، إلاّ أنه يجب الاحتراس من تطبيق النظريات الأجنبية على الأحوال المصرية بدون تمييز ولا تعقّل . وفى تلك البلاد زادت الثروة الوطنية زيادة عظيمة على أثر التقدم الصناعى الذى كان أهم مظاهر أوربا فى القرن الماضى ؛ فلم ينتفع بهذه الزيادة فى بدء الأمر سوى كبار الصناع وأصحاب رؤوس المال ، وبقى جمهور العمال فى مستوى مادى لم يتحسن كثيراً عما كان عليه وقت اشتغال معظم أهل البلد بالزراعة . فكانت من نتيجة تلك الحال أن قام مختلف النظريات الاشتراكية التى ترمى إلى إعادة التعادل الاقتصادى بين طبقات الناس بمقتضى توزيع جديد فى الثروة الوطنية ، إمّا بالعنف والشدة كما حاولت أحزاب الشيوعيين والفوضويين ، وإمّا بالطرق التشريعية كما صنع أحزاب

اليسار فى الدول الديمقراطية ورجال الفاشيست والنازى فى العهد الأخير . هذا مع العلم بأن ثروة تلك البلاد تكفى لضمان المستوى المعتدل فى المعيشة لجميع السكان .

أمّا الأحوال فى مصر فعلى غير ذلك ، وليست مصاعبنا الاقتصادية والاجتماعية إلّا نتيجة لقلة المرافق الوطنية وعجزها عن سد حاجة الأمة ، وبذا لم يكن لمسألة التوزيع إلاّ أثر ضئيل فى إيجاد تلك المصاعب . فإذا نظرنا إلى قلة الأراضى الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان وقلة متوسط الدخل السنوى لكل فرد منهم (وقد ورد فى مذكرة الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أنه لا يتجاوز اثنى عشر جنيهاً) يتضح لنا أن الداء ليس فى التوزيع بل أنه نشأ عن النقص الأساسى فى الاقتصاد الوطنى . فلو فرضنا جدلا توزيع كافة الأراضى الزراعية توزيعاً متساوياً بين جميع المشتغلين بالزراعة فى الوقت الحاضر ، لأصبح لكل أسرة مكونة من خمسة أو ستة أشخاص ما يقرب من فدانين ، وليس هذا مما يحسن مستوى المعيشة بقدر مفيد . فيتضح أنه حتى إذا أمكن توزيع كافة الأراضى الزراعية وجملة الدخل الوطنى بكيفية متساوية بين جميع السكان ، لا تزال الثروة الوطنية كما هى اليوم تقل بكثير عن حاجتهم . فالمشكلة الاقتصادية المصرية هى مع خطورتها فى غاية البساطة ، إذ تنشأ عن مجرد المقارنة بين ازدحام السكان وقلة المرافق الاقتصادية

ومن تلك الأوهام السائدة أيضاً أن يسند عامة الناس إلى التدخل الحكومى الأثر الفعال فى إصلاح الأمور ، حتى صاروا يعتقدون أن الحكومة إذا ما أجادت

فى تصرفاتها وأصلحت طرائقها إصلاحاً تاماً، تصبح قادرة على أن تعالج جميع نتائج الفقر الاقتصادى التى تواجهنا اليوم ؛ ونشأ عن هذا الاعتقاد أن نسبت المصاعب الحالية إلى إهمال الحكومة وعجزها عن القيام بمهمتها . ولا ننكر أن الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ خمسة عشر عاماً لم تعمل فى سبيل الإصلاح إلاّ قدراً يسيراً مما كان فى وسعها أن تقوم به ، ولكن هذا ليس معناه أنه كان فى استطاعتها أن تعالج كافة الأدواء التى تخل بالنظام الاقتصادى والاجتماعى . وتعوّد النقاد والكتاب فى الشئون العامة ، على أثر الركود المستمر فى نشاط الحكومة الإنشائى ، أن يعتبروا هذا الركود سبباً لما يرونه يوجب النقد أو يثير القلق فى ظروفنا الحالية ، فتتجه آمالهم نحو الحكم الجيد الذى ينتظر منه أن يحل مشاكلنا حلاً كاملاً ومفيداً ومرضياً عنه لدى الجميع . والواقع أنه كان يحسن بهؤلاء النقاد أن يعرفوا ما قد يكون فى وسع الحكومة أن تقوم به فى سبيل العلاج والإصلاح ، بدلا من أن يشجعوا الآمال الباطلة فى حكم ينتظر منه أن يعكس التطور الاقتصادى فيعمل ما ليس فى إمكان أية حكومة أن تعمله . فان انتقادهم عن عدم معرفة شبيه بانتقاد الفلاحين الذين يحمّلون الحكومة مسؤولية التدهور فى أسعار القطن ثم يشكرونها على تحسينها ، مع أن تلك الأسعار لا ترتكن فى الواقع على السوق المحلية إلاّ بدرجة ضئيلة

وسنبحث فى الصحائف القادمة عما يستطيع النشاط الحكومى أن يقوم به لإصلاح الحالة الراهنة وبناء النظام الاقتصادى الاجتماعى على دعائم ثابتة صحيحة ، ولا نقترح إلاّ فى النادر القليل تدابير تستند إلى تدخل الحكومة

فى دولاب الاقتصاد ولا سيما فى قانون العرض والطلب ، أو إذا اقترحنا هـذا التدخل فبغاية الحذر والتعقل . ونتجنب على الأخص الاقتراحات غير المحكمة أو السابقة لأوانها تماماً ، مثل إصدار تشريع لتحديد الأجور الزراعية وتعيين قيمة الايجارات الزراعية وغيرها من الاقتراحات السائدة منذ حين ، والتى يترتب عليها نتائج عديدة ومصاعب قد تكون غير منتظرة لمن لا يتعمق فى درسها . وخلاصة القول أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطها نحو إنماء الثروة الوطنية فى جميع مرافقها أكثر من أن تتدخل تدخلا مباشراً فى حركة السوق الاقتصادية التى يصعب تغيير سيرها الطبيعى حتى فى الدول الكبرى التى اكتسبت خبرة واسعة فى هذه الشئون .

والغاية العامة التى يجب الاتجاه نحوها فى تدبير التقدم الاقتصادى والاجتماعى هى العمل على رفع المستوى المادى والعقلى فى طبقات الأمة مع مراعاة الظروف الاقتصادية التى تسمح بهذا العمل ، وإنماء المرافق الاقتصادية بالنظر إلى المشروعات الاجتماعية المراد تنفيذها . فعلى المصلحين من قادة الأمة أن يجتهدوا فى أن يكفلوا لها التمتع بنعم الحضارة المادية والاجتماعية التى وفقت إليها الأمم المتقدمة ، مع اجتناب المصاعب الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التى ارتبكت فيها تلك الأمم . وتنطبق هذه الملاحظة الأخيرة بوجه خاص على شئون العمال ، ولا شك فى أن إنشاء الصناعة فى مصر ، وبالتالى إيجاد طبقة العمال فى بلد لم يكن يعرف سوى الزراعة إلى عهد قريب ، حادث اجتماعى فى غاية الأهمية ؛ والتاريخ الداخلى لمعظم الدول الأوربية حافل بالإرشادات والمواعظ التى تستلفت الأنظار إلى ما ينشأ

من أخطار عن سياسة غير محكمة فى الشئون الاجتماعية المتعلقة بتقدم الصناعة . فنأمل أن نستطيع توجيه سياستنا الاجتماعية نحو الأغراض السليمة والخطط المفيدة الكفيلة بوقايتنا من التطورات التى مرت بها تلك الأمم ، والتى نرجو ألا نرى مثلها فى مصر .

وينقسم البحث عن الخطط العملية إلى ثلاثة أقسام : يتصل أولها بالزراعة وعدم التوازن بين ازدياد السكان وتقدم المرافق الزراعية ، وسنهتم بوجه خاص بالانتاج الغذائى ؛ ويتصل ثانيها بالصناعة وتحديد دورها فى الاقتصاد الوطنى ؛ أمّا الثالث فيتعلق بمختلف وجوه الإصلاح الاجتماعى ، ونقصر بحثنا فيه على الصحة العامة ، والسكن ، والتعليم وصلته بالمشكلة الاقتصادية . والظاهر أن مشكلة التقدم الاجتماعى بالنسبة إلى قلة المرافق الاقتصادية سوف تسود سياستنا الداخلية فى العصر المقبل ، فيجب أن نوجه أكثر عنايتنا ونبذل أعظم نشاطنا للتدبّر فيها . وإنا لفى حاجة ماسة إلى برنامج يوضع بدقة ورزانة ويُنفذ بحزم وتواصل حتى يساعد بعد النظر وحساب المستقبل على استبعاد الأخطار التى تواجهنا ؛ فإذا وُفقنا إلى ذلك ، حققنا شيئاً من الاستقرار الداخلى والتقدم الصحيح فى الثلاثين أو الخمسين عاماً القادمة . ولكن تتعرض الأمة لأخطار جسيمة إذا لم تُوفق سياستنا إلى التواصل والتناسق فى تدبير شئوننا الاجتماعية ، فتعالج مشكلة التقدم الاجتماعى تحت ضغط التأثير السياسى والاعتبارات غير الدائمة أسوة بما شوهد لها حتى اليوم .

* * *

الزراعة

قد يكون من دواعى الأسف أن تميل جميع الدول إلى الاستقلال التام فى شؤونها الاقتصادية ، غير مبالية بما فى ذلك من تقهقر فى الحياة الدولية ؛ ومنذ الحرب على الأخص انطوت كل دولة على نفسها وحاولت أن تضمن نجاتها من المصاعب الحالية والمخاوف القادمة عن طريق الاستقلال الاقتصادى . وترجع هذه الغاية ، بصرف النظر عن بعض الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد الداخلى ، إلى أسباب سياسية ومقاصد حربية ؛ وملخص النظرية هو أن تعتمد الأمة على الخارج أقل اعتماد ، فإذا دخلت فى حرب استطاعت أن تعيش بمحصولها الزراعى وإنتاجها الصناعى حتى لا يصيبها ضرر من قطع العلاقات التجارية ومنع استيراد ما يلزمها من المؤونة الغذائية والعسكرية . وهى نظرية ينبغى لنا الاهتمام بها لما نراه فى الظروف الدولية من اضطراب وأخطار ؛ غير أن قلة الخامات الضرورية للصناعة فى القطر المصرى تمنعنا من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى التام .

بيد أن هناك عنصراً جوهرياً من عناصر الاستقلال الاقتصادى ، ونعنى به ما اتصل بالشؤون الغذائية ، وبعبارة أخرى أن تتمكن البلاد مهما كانت الظروف من الحصول على ما يلزمها لتغذية سكانها ودفع خطر المجاعة عنهم إذا ما قطعت العلاقات التجارية مع الخارج . والتموين الغذائى فى بعض البلاد من أخطر المشاكل التى تواجه الحكومة ؛ ففى بريطانيا العظمى مثلاً نرى مسأله التموين الغذائى تتطلب قسطاً وافراً من عناية الحكام وتؤثر تأثيراً مباشراً ومستمراً فى سياسة الدولة وسياستها البحرية على الأخص ، لأن ازدحام السكان فى انجلترا

وقلة مرافقها الزراعية تجعل المجاعة تعم الأمة الانجليزية فى أقل من ثلاثة أسابيع إذا ما قُطعت الواردات من الخارج . ونرى مشكلة التغذية ذات خطورة خاصة فى ألمانيا حيث يعيش جزء من السكان فى شبه قحط مستمر ؛ وتستخدم الحكومة وسائل كثيرة لتحسين التدبير الغذائى عند عامة الشعب ، من بينها أن تقوم بجمع الصدقات من الناس فى بداية فصل الشتاء كى تستطيع أن توزع المأكولات على الفقراء والمعوزين ، وأن تستعمل مختلف طرق الإرشاد لحمل الناس على الاقتصاد فى غذائهم ، ولا يزال العلماء فى ألمانيا يبحثون عن المواد الغذائية المركبة أو المشتقة مثل السكارين بدل السكر ، والمرجارين بدل الزبدة ، ودهن الأسماك بدل دهن الحيوان . وقامت إيطاليا فى العهد الأخير بحركة قوية للوصول إلى الاستقلال الغذائى ، ويمكننا فى مصر الاقتداء ببعض تدابيرها فى هذا الشأن ، وسنعود إليها فيما يلى . والمسألة بعينها فى درجات مختلفة من الخطورة تواجه عدة بلاد أخرى سواء أكان ذلك لكثرة سكانها أو انتشار صناعتها أو قلة أراضيها القابلة للزراعة .

أمّا مصر فلحسن حظها تتمتع بقسط وافر من الاستقلال فى هذا الشأن ، غير أنه يجب عليها العمل على تكميل هذا الاستقلال وتقويته . فإذا كانت الزراعة دعامة القواعد الاقتصادية فى قطر ، وكانت المحاصيل الزراعية تمثل التسعين فى المائة من جملة صادراته ، وكان جميع أنواع النبات ينمو فى أرضه خير نمو ، وهذا كله شأن مصر ، وجب على ذلك القطر أن يسد حاجة سكانه فى كل ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية . لكن القطر المصرى فى الوقت الحاضر عاجز عن الاستقلال

فى الشؤون الغذائية ؛ و يبدو هذا العجز فى ظاهرتين : الأولى هى النقص المحسوس فى تغذية الشعب ، الحالة التى سبق وصفها ؛ والثانية هى الاستيراد السنوى لبعض المواد الغذائية الأساسية (اللحم والقمح والزبدة والزيوت المأكولة) . فيستنتج من هذا أن جملة الإنتاج الوطنى فى المواد الغذائية أقل من الحد الأدنى للاستهلاك ؛ فكلما نقص محصول القمح مثلاً عن حاجة السكان ، سواء أكان لأسباب طبيعية أو لنقص المساحة المزروعة أو لزيادة طلب الاستهلاك على أثر ارتفاع أسعار القطن وما ترتب على ذلك من رخاء السكان[1] ، اضطرت مصر إلى استيراد كمية وافرة ، حتى بلغ المستورد منه ثلث جملة المستهلك فى سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٧ ، وربع المستهلك فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ وزادت قيمة المستورد منه ومن الدقيق فى سنة ١٩٢٩ على ثلاثة ملايين من الجنيهات . ونشاهد كذلك فى السنة الحالية محصول الذرة لا يكفى حاجة السكان حتى ارتفعت أسعاره ولزم استيراد كمية منه من الخارج .

فيتضح من ذلك أن مصر لا تكاد تفى بحاجة سكانها ، مع العلم بأن متوسط استهلاك المواد الغذائية الأساسية منخفض إلى حد مضر بالصحة العامة كما رأينا . زد على ذلك أن السكان فى ازدياد سريع وأنه أصبح من الضرورى أن نعمل على تحسين تدبيرهم الغذائى بزيادة استهلاك مادتين أساسيتين على الأقل هما القمح واللحم ، ويتبيّن أن اعتمادنا على الخارج فيما نحتاج إليه من المواد الغذائية

(١) انظر الرسم البيانى فى صحيفة ٥٩ ؛ ومعظم الزيادة فى المستهلك من القمح فى المدة بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ وارد من الخارج .

سوف يزيد فى المستقبل إلى حد بعيد ؛ ولا شك فى أن هذه حالة خطيرة وغير منطقية فى بلد أساسه الزراعة ، ويغلب على الظن أنها تسبب مصاعب عظيمة إذا دخلت مصر فى حرب ، بصرف النظر عن المبالغ التى نضطر إلى إنفاقها لاستيراد ما يلزمنا من المواد الغذائية والتى قد تخل بميزاننا التجارى إلى درجة كبيرة . أما فيما يتعلق بالأسباب التى أدّت إلى تلك النتيجة ، فأساسها بالطبع عدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة المرافق الزراعية ؛ ونضيف إلى ذلك سببين ثانويين هما هبوط متوسط الإنتاج والميل إلى زيادة الزراعة الصناعية لكثرة ربحها مع تقليل الزراعة الغذائية إلى حد ما .

ويمكن وضع ثلاث خطط عملية تساعد على علاج الأحوال التى سبق وصفها، وهى العمل على زيادة المحصول الزراعى بوجه عام ، ثم الزيادة النسبية فى مساحة الزراعات الغذائية ، ثم زيادة الاستهلاك الغذائى لدى عامة الشعب .

١ — زيادة جملة المحصول الزراعى

رأينا أن الزيادة فى جملة المحصول الزراعى تترتب على شرطين هما زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . والشرط الأول لا يتطلب منا تفاصيل كثيرة إذ أنه يعتمد على اعتبارات مالية دون غيرها تقريباً . فالحد الأقصى الذى نستطيع أن نصل إليه فى استخدام الأراضى الزراعية معروف تمام المعرفة ، كما أن الطرق المؤدية إلى تعميم الرى الصيفى فى تلك الأراضى معروفة لدى الفنيين والإخصائيين ؛ وستتوقف سرعة الزيادة فى مساحتنا المزروعة على مقدار ما تستطيع الأمة أن تنفقه فى تلك الغاية ، وعلى المبالغ التى تخصصها الحكومة لمشروعات الرى

الكبرى . والظاهر أن المنافسة ستكون شديدة بين لوازم الدفاع الوطنى ولوازم نمو ثروتنا الزراعية ؛ ولا نرى داعياً لتكرار ما سبق لنا أن نبهنا إليه غير مرة من أن عدم التناسب بين ازدياد السكان وزيادة ثروتنا الاقتصادية هو منبع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة المصرية، وسيكون سبباً لأكثر مصاعبنا الداخلية فى المستقبل . فلا شك أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطاً خاصاً إلى هذا الباب الأساسى فى برنامجها الإنشائى ، وتخصص كل ما فى وسعها أن تخصصه من المال فى سبيل تنمية ثروتنا الزراعية .

أما الشرط الثانى ، فربما كان أكثر أهمية من الأول فى القريب العاجل ، لأن الأراضى الزراعية تزداد تلفاً وضعفاً سنة بعد أخرى، فيجب المبادرة إلى وضع حد أمام هذا الخطر . ونلاحظ أن انتشار الرى الدائم فى الظروف الحاضرة من شأنه أن يساعد على هبوط متوسط الإنتاج ما لم يعمل على الوقاية منه بتعميم نظام الصرف وتجفيف الأرض بقدر الإمكان . فيجب تنفيذ مشروعات الصرف بسرعة مضاعفة حتى يكمل نظامه فى أنحاء القطر ويتم تعميمه فى أقرب وقت . ولا يقتصر نشاط وزارة الأشغال العمومية على تنفيذ المشروعات، بل ينبغى لها أيضاً أن توجه نشاطها نحو صيانة النظام الموجود وبخاصة صيانة المصارف المتوسطة ؛ فكثيراً ما تشاهَد متهدّمة الجوانب ملأى بالنباتات المائية حتى تكاد المياه تركد فيها ، ولا يوطى منسوبها إلاّ بمقدار ضئيل عن مستوى الأرض التى أُعدّت تلك المصارف لتجفيفها وتطهيرها ، فتعجز عن إداء وظيفتها . وحين تتوفر أسباب الصرف ينخفض منسوب المياه الأرضية وتتخلص الأرض بسهولة من الأملاح

الضارة بخصبها ، فيتحسن إنتاجها فى زمن قصير . أما العوامل الأخرى التى تعمل على تحسين الإنتاج مثل انتخاب البذور والأصناف وتقدم طرق الفلاحة ، فإنها موضع اهتمام المصالح والإدارات المختصة التى بلغت درجة جيدة من الدقة والعناية فى تدبيرها . فإن الصرف هو العامل المهم فى تحسين متوسط الإنتاج فى الوقت الحاضر ، أو بعبارة أدق فى إعادته إلى ما كان عليه منذ ثلاثين أو أربعين عاماً[1] .

٢ — تنمية الإنتاج الغذائى

وإلى جانب زيادة الإنتاج الزراعى بوجه عام فى القطر ، يجب العمل على توسيع الزراعات الغذائية حتى تتمشى مع ازدياد السكان . وترمى زيادة الإنتاج الغذائى إلى غايتين هما زيادة الاستهلاك فى طبقات الشعب غير المتيسرة من جهة ، واجتناب استيراد المواد الغذائية الأساسية بقدر الإمكان من الجهة الأخرى . ويجب أن تتجه عنايتنا أولاً وبالذات إلى زراعة القمح والزراعات المعدة لتربية البهائم ، ذلك لأن علاج النقص فى التغذية يتوقف على زيادة الإقتيات بالقمح واللحم واللبن وعلى العموم كل الأطعمة ذات البروتين والمواد الدهنية .

(١) يبحث الآن عما إذا كان يستحسن على مر الأيام أن تبقى المياه فى الترع على منسوب أوطى من منسوب الأرض ، فتروى الحقول بآلات رافعة تديرها البهائم أو المحركات البخارية أو غيرها ؛ وتسير وزارة الأشغال العمومية فى تجربة واسعة كى تتحقق من فائدة العودة إلى الري بهذه الطريقة . وقد يكون لانخفاض منسوب المياه فى الترع فائدتان برغم زيادة العمل والمصاريف ، فالأولى أن يمنع ارتفاع المياه الأرضية بسبب الرشح ، والثانية أن يمنع الافراط فى رى الحقول وهو الحاصل غالباً فى الرى بالجاذبية (الري بالراحة) .

وأخذ بعض كبار المزارعين يبورون الأرض قبل زراعة القطن حتى يزيد محصولها ، لكنها طريقة لا يستحسن تعميمها فى مصر ، إذ يترتب عليها زوال زراعة من الزراعات الغذائية فى وقت يجب فيه أن توجه الجهود كلها نحو زيادة الانتاج الغذائي .

رأينا أن أحد الأسباب الثانوية لنقص الإنتاج الغذائى هو الميل إلى زيادة الزراعة الصناعية ؛ وقد تعالت أصوات كثيرة ضد الإفراط فى زراعة القطن وحظر الاتكال على محصول واحد دون غيره ما دامت أسعاره تتراوح بين حدود واسعة ولم تخضع للسوق الداخلية ، مما يسبب أزمات فجائية وعدم الثبات الاقتصادى . وليس الخطر فى الحقيقة وهمياً ، ولم تسلم مصر من التقلبات الاقتصادية الداخلية على أثر تقلب أسعار القطن العالمية . ولكن بالرغم من ذلك ساعد انتشار الزراعة القطنية أعظم المساعدة على النهوض بمصر ، ولولاه ما تمكنت من الوصول إلى درجتها الحاضرة من التقدم الاقتصادى ؛ لأن زراعة القطن أوجدت محصولاً غالى القيمة بالنسبة إلى المحاصيل الزراعية الأخرى ، حتى تمكنت مصر من تصدير مادة خام تستهلكها المغازل والمصانع فى أنحاء العالم ، ومن استيراد ما كانت محتاجة إليه من المنتجات الصناعية . لهذه الأسباب وبرغم هبوط أسعار القطن ومزاحمة البلاد الأخرى والمواد الخام الجديدة التى قد تحل محله إلى حد ما ، لا نرى ما يدعونا إلى تخفيض إنتاج القطن فى الوقت الحاضر إذ أنه لا يزال أساس ثروتنا الاقتصادية ودعامة مبادلاتنا التجارية مع سائر بلاد العالم . غير أنه يجب العمل إلى جانب ذلك على تحسين متوسط إنتاج القطن لكل فدان[1] ، كى تنخفض

(١) وضع المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا مذكرة مستفيضة فى شأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مع إلزام الادارات الحكومية المختصة أن تقوم كل منها بتطبيق ما يخصها من اقتراحات المذكرة . ومن أهم هذه الاقتراحات المتصلة بتحسين إنتاج القطن وجعله مطابقاً للظروف الاقتصادية العالمية:

١ — العمل على إنتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد ، مع قصر زراعة السكاريدس وغيره من الأصناف الخاصة على المناطق الشمالية من الدلتا ومراعاة

المساحة المزروعة قطناً ، فنصل إلى أحسن درجة من الاقتصاد فى استخدام أرضنا الزراعية . وتضاف المساحة المتوفرة بهذه الطريقة إلى الأراضى التى تعدها للزراعة مشاريع الرى والإصلاح ، فيستخدم جزء من هذه المساحات الجديدة فى زيادة تنوع الزراعة ، مثل زيادة الإنتاج فى الموالح والخضروات ، وهى محاصيل غير ضرورية لتغذية الشعب ويمكن تصديرها . غير أن الجزء الأكبر من المتوفر والجديد فى الأراضى الزراعية يستخدم فى زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية التى تخصص للاستهلاك الداخلى .

فيجب تنشيط إنتاج القمح باستعمال مختلف الوسائل الأدبية والتشريعية التى تساعد على تحقيق هذا الغرض . ومن بينها الدعاية للاستقلال فى الشؤون الغذائية ؛ فتعمل السلطات الحكومية المختصة وكذلك الجمعيات والنقابات الاقتصادية والزراعية على إمداد الرأى العام بالمعلومات المفيدة فى هذا الصدد ، كى يقف على أهمية عدم الاعتماد على الخارج فى الشؤون الغذائية ، وضرورة زياة الإنتاج الغذائى كأداة لتحسين الصحة العامة الخ . ثم تشجّع روح المسابقة بين المزارعين بتوزيع الجوائز القيمة على من يحصل منهم على أحسن متوسط فى إنتاج القمح . وقد أنشأت الحكومة الإيطالية نظاماً خاصاً بهذا الغرض ، حيث تقدم

عدم زيادة محصولها عن احتياج السوق العالمية للأقطان الخاصة ؛ ويمكن معرفة مقدار هذا الاحتياج مقدماً على وجه التقريب .

ب — العمل على تحسين متوسط الانتاج باستعمال أحسن طرق الفلاحة وتطبيق القواعد العلمية فى مختلف مراحل الانتاج .

جـ — العمل على تخفيض النفقات الزراعية كي تتناسب مع تخفيض أسعار القطن العالمية. (وهنا يجب ملاحظة أنه لا يستحسن تعميم استعمال الآلات الزراعية مهما كانت فائدتها الاقتصادية خشية من تضخم البطالة لدى الزراع التى بلغت حداً خطيراً فى بعض المناطق المزدحمة بالسكان)

الجوائز لمن يستحقونها فى احتفال رسمى كبير كل عام يحضره كبار رجال الدولة وألوف الناس ، حتى يشعر الفائزون فى مسابقة القمح — أو كما يسمونها فى إيطاليا «معركة القمح» — بأنهم موضع اهتمام الحكومة والأمة ، فتنتشر روح التسابق فى الأوساط الزراعية ، ويعمها الشعور بأن الزارع المهتم بزراعته يؤدى واجبه الاجتماعى والوطنى .

ثم من جهة أخرى ، بما أن زيادة الاستهلاك هى الغاية لتلك التدابير كلها ، يجب أن يمنع تصدير القمح منعاً باتًّا ، حتى يستفيد الشعب من زيادة المحصول ووفرته فى القطر . ولا شك فى أن مثل هذه التدابير يستوجب إشراف الحكومة على السياسة القمحية ويتطلب رقابة شديدة على تقلب الأسعار ، حتى أنه إذا دعت الحال عملت الحكومة على تحديدها إداريًّا كى يبقى ثمن الخبز فى حدود معقولة ؛ فإن كثرة الهبوط فى الأسعار تخرب المزارعين ، كما أن كثرة ارتفاعها تقلل الاستهلاك ؛ فيلزم الوقوف عند حد الموازنة العادلة بين مصلحة المنتجين والمستهلكين حتى تأخذ سوق القمح الداخلية أكثر ما يمكن من النمو والنشاط.(١)

(١) ترك تطور السياسة القمحية فى الموسم الماضى (١٩٣٧ — ١٩٣٨) أثراً سيئاً فى الرأى العام — إذ بدأ الموسم بتدهور الأسعار على أثر تقدير من وزارة الزراعة قيل فيما بعد أنه مبالغ فيه، فأسفرت شكاوى المزارعين عن ترخيص الحكومة بتصدير جزء من المحصول وتم فعلا تصدير كمية منه ؛ ثم قامت حركة ترمى إلى رفع الأسعار بسبب قلة المخزون على أثر التصدير وبحجة الخطأ فى تقدير الوزارة ، وترتب على هذا أن أخذ ثمن الخبز يرتفع حتى صار حملاً ثقيلاً على الطبقات الفقيرة ، فشرعت الحكومة فى علاج تلك الحال الجديدة المعاكسة للأولى وبدأت تهدد التجار (وكان المحصول وقتئذ قد خرج من أيدى المنتجين) باستيراد القمح الرخيص من الخارج وتوزيعه على المخابز بثمن مخفض ؛ ثم اتفقت مع التجار وأصحاب المطاحن على تحديد أسعار الدقيق فلم تقف الأسعار عند الحد المتفق عليه ؛ وبعد ذلك هدّد الخبازون بايقاف

ولا تقل المواد الغذائية الناشئة عن الحيوان أهمية عن القمح ، وهى اللحوم واللبن والجبن والزبدة ، لأن فى تلك المواد — وفى القمح أيضاً — أحسن العلاج لعدم التوازن فى التدبير الغذائى . وبما أن عدد الدواب والغنم يتوقف على مساحة الزراعات المخصصة لتربيتها ، وهى البرسيم والفول والشعير والقمح (لتنبه فقط) ، فتنطبق عليها الملاحظات الواردة فى الفقرة السابقة لتنشيط إنتاج القمح . ثم مع زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج بوجه عام ، يجب على الأخص البحث عن أحسن الوسائل لزيادة المواشى والجاموس والغنم مع استخدام أقل ما يمكن من الأطيان للوصول إلى هذه الغاية ، والعمل على تحسين أنواع الدواب كى يزداد الناتج منها من لحم ولبن .

وترجع زيادة المواشى والغنم بفوائد كبيرة غير فائدة الإصلاح فى التدبير الغذائى ، ومن بينها زيادة كمية السماد البلدى لاستعمالها فى الزراعة ؛ فإن مصر فى حاجة إلى هذا السماد النافع ويصعب غالباً على المزارعين الحصول على ما يلزمهم منه ؛ وإن زيادة البرسيم ، وهو أهمّ ما تقتات به البهائم ، تساعد على تحسين الإنتاج فى الزراعات الأخرى ، لأن زراعة البرسيم تطهّر الأرض وتكسبها أزوتا . وتمثل البهائم بأنواعها عنصراً مهمًّا فى الثروة الزراعية ، ولا شك فى أن زيادة

العمل لفلاء الدقيق ، فرخصت لهم الحكومة بخلطه بمقدار من دقيق الذرة بنسبة الربع لحين ظهور المحصول الجديد ؛ ثم انتهزت الحكومة فرصة وجود كمية من القمح الاسترالى المخزون فى ميناء الاسكندرية فاشترته ووزّعته على المخابز . . . وليست هذه الفوضى فى تدبير القمح ، وهو من المواد الأساسية فى تغذية السكان ، إلاّ مثلاً من أمثلة النتائج السيئة الناشئة عن فقد الخطط العامة فى الأمور القومية

عددها تزيد أهل الريف رخاء ورفاهية وتغنى القطر عن استيرادها من الخارج ؛ فإنها ليست حالة طبيعية أن تضطر مصر إلى استيراد دواب من الخارج بما يقرب من نصف مليون جنيه فى بعض السنوات . ويمكن أيضاً التفكير فى تشجيع تربية الماشية بوجه خاص ، سواء أكان لإنتاج اللحم أو اللبن والمواد المحوّلة عنه ؛ وقد انحصرت تلك التربية حتى الآن فى بعض مناطق شمال الدلتا[1]

٣ — تنشيط الاستهلاك الغذائى

ولكن تنشيط الإنتاج ليس إلّا وجهاً من وجهى المسألة ، وينبغى أيضاً وفى آن واحد العمل على تنشيط الاستهلاك فى المواد الغذائية الأساسية لأن زيادة هذا الاستهلاك أصبحت من لوازم الصحة العامة . وفى بدء الأمر يلوح لنا أن الحركة القوية المتواصلة لزيادة إنتاج المواد الغذائية قد تكفى لضمان أهل

(١) وهناك عدة تجارب قد يؤدى بعضها إلى نتيجة نافعة فى تحسين التدبير الغذائى أو فى تحقيق الاستقلال فى الشؤون الغذائية . مثلا تعميم شجر الزيتون غربى الاسكندرية ، وكانت منطقة خصبة فى القرون الماضية ، وقد شرع بعض الأفراد ثم الحكومة منذ حين فى إصلاحها ؛ وتستهلك مصر سنوياً أكثر من ألف طن من زيت الزيتون المستورد من الخارج ، بصرف النظر عن غيره من الزيوت المأكولة والزيوت النباتية المعدة للصناعة ، فتسمح السوق الداخلية باستهلاك ما قد تنتجه زراعات شاسعة من الزيتون . وزيادة الأشجار الخشبية فى جوانب الطرق والترع والمصارف وكل قطعة من الأرض لم تزرع لسبب ما ، حتى تتوفر كمية من الخشب فى البلاد فتسد بعض حاجتها إليه . وقد يمكن أيضاً إنشاء شريط من الغابات على حدود الصحراء الغربية كي يمنع تدفق الرمال فى الأراضى الزراعية فى بعض المناطق . ويمكن أيضاً العمل على زيادة الأنواع الجيدة من الأسماك فى البرك الكبيرة والترع الرئيسية ، فينتفع بها السكان لتحسين تدبيرهم الغذائى .

وقد أسفرت الجهود الحكومية فى الجزائر والمغرب عن نجاح عظيم فى استغلال الواحات ومنابع الماء فى الصحراء ، ومن المفيد أن ترسل بعثة علمية وزراعية إلى تلك البلاد للوقوف على الطرق المتبعة فى هذا الشأن .

الريف شيئاً من الرخاء والتحسين فى تدبيرهم الغذائى ، فان توفر المحاصيل الزراعية يحمل كل واحد على أن يزيد فى استهلاك الموجود لديه . ثم إن الزيادة فى الإنتاج من شأنها أن تنزل بأسعار القمح واللحوم إلى مستوى يمكن الطبقات الفقيرة من شرائها ويحملها على الاقتيات بها . وفى نفس الوقت تحول مراقبة الأسعار دون هبوطها هبوطاً لا توازيه الزيادة فى متوسط الإنتاج . ولا شك فى أن أسعار القمح والذرة فى الوقت الحاضر بلغت حداً يجعلها حملاً ثقيلاً ، بل وغير محتمل ، على الطبقات الفقيرة فى القرى والمدن ؛ وإنّا نرى أن هذا الصعود الكبير يرجع معظمه ، بصرف النظر عن بعض الحركات فى البورصة وبين التجار ، إلى نقص المحاصيل الغذائية فى القطر بالنسبة إلى عدد السكان . فإذا أمكن علاج تلك الحال علاجاً طبيعياً عن طريق الزيادة فى الإنتاج ، حتى تقتصر مراقبة الحكومة على إبقاء الأسعار بين حدود معقولة فى الصعود والهبوط ، كان ذلك خيراً من التدخل المباشر فى تحديد أسعار المواد الغذائية وتعيينها إداريًّا ؛ وعلى كل حال فالتجربة السديدة خير وسيلة نهتدى بها إلى أحسن تدبير لصيانة المصلحة العامة ومراعاة حقوق الجميع قدر المستطاع .

وإلى جانب هذا الأثر العام لزيادة الإنتاح ، ينبغى للسلطات المختصة أن تنشط حركة الاستهلاك بوسائل مختلفة يبدأ بتنفيذها فى المدن الكبيرة والصغيرة ، ثم توسع دائرة تطبيقها فتشمل القرى والعزب . ويكون هذا التنشيط مثلاً على شكل المساعدة الجدية للشركات التعاونية المختلطة للإنتاج والاستهلاك أو الشركات التعاونية غير المختلطة ، وهى الجمعيات التى يزداد عددها كل عام

وتهتم بشئونها إدارة مخصصة فى وزارة المالية . والمجال واسع للعمل على زيادة استهلاك اللبن والمواد المحوّلة عنه ؛ وإنّا نلحظ نجاح معامل اللبن فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، إلاّ أن أثمان منتجاتها لا تزال فوق طاقة الجمهور فلا يستطيع أن يستفيد منها ؛ ويكون من المفيد جداً فى تحسين التدبير الغذائى أن تقوم الحكومة بتشجيع الأفراد فى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية على إنشاء معامل اللبن ، وأن تمدهم بالإعانات المالية والإرشادات الفنية كى تنخفض أثمان المنتجات اللبنية ويتعوّد الناس استهلاكها . وفى نشر التعاليم الصحية والغذائية ما قد يساعد على زيادة الاستهلاك . ليست هذه إلاّ بعض الأمثلة من وسائل كثيرة تستطيع الحكومة أن تتخذها لعلاج النقص فى تغذية الشعب، والحركة المفيدة يجب أن تشمل المسألة بجميع مظاهرها وأن تقوم على التدابير الكثيرة المنفّذة فى وقت واحد والموجّهة كلها إلى غاية متحدة .

— ولا تخفى علينا الصعوبات المتعلقة بمثل هذا التدخل فى الأمور الاقتصادية سواء أكان لزيادة الزراعة الغذائية أو لتسهيل الاستهلاك وتنشيطه عند الطبقات الفقيرة ؛ إلاّ أنها صعوبات لا مفرّ من مواجهتها لأن المسألة تمس أساس النظام الاجتماعى ودعامة الثبات والصحة والعافية فى الأمة . وبالطبع لا تعتبر هذه الملاحظات الوجيزة برنامجاً جديراً بالتنفيذ ، بل تشير إلى ضرورة إصلاح الحالة الحاضرة وبالأخص إلى قدرة الحكومة على معالجتها إلى حد كبير . وتدل أيضاً على وجوب الشروع فى فحص كامل لا يهمل وجهاً من أوجه المشكلة ولا يتجاهل عنصراً من عناصرها ، حتى يكون أساساً للتدبير العملى والتنفيذ الفعلى . ويخيل

إلينا أن الجمعية الزراعية الملكية ، بمعاونة الإدارات المختصة فى وزارة المالية والصحة والأشغال والتجارة والصناعة ، وتحت إشراف خبير أو خبراء يكلفون بهذه المهمة ، تستطيع أن تقوم بوضع تقرير مستوف عن الطرق المؤدية إلى الاستقلال الاقتصادى فى الشئون الغذائية وإلى تحسين التدبير الغذائى لدى عامة الشعب . ومن الواضح الجلى أن المسألة ستبدو بعد سنوات قليلة بمظهر الخطورة العظيمة والأهمية الحيوية ، فلا يمكن التوقى من عواقبها ما لم توجه جهود الحكومة ونشاط الأمة من الآن نحو استدراك ما يمكن استدراكه . فاذا فعلنا ذلك ، استطعنا أن نعالج شيئاً من النقص فى التغذية ، وأن نتجنب بعض الخطر الناشئ عن زيادة السكان ، وأن نستعد لطارئ الحرب إذا ماحل بنا

الصناعة

تعوّد المصريون أن يأملوا فى تقدم الصناعة علاجاً لازدحام السكان وتعويضاً لقلة الثروة الزراعية ؛ فيرون مستقبل مصر فى تعميم الصناعة وتنوع فروعها حتى يتسع المجال لاستخدام الذين عجزت الزراعة عن استخدامهم ، ويؤدى إلى زيادة الثروة العامة ورفع مستوى الحياة عما هو عليه إلى درجة أعلى من الرخاء والحضارة . ولا شك فى أن الصناعة ستلعب دوراً كبيراً فى اقتصادنا الوطنى ، وأننا سنجد فيها يقيناً بعض ما يعوضنا عن عدم التناسب بين ازدحام السكان وتقدم مرافقنا الاقتصادية ؛ ولكن مع ذلك يلوح لنا أن فى تلك الآمال شيئاً من المبالغة وينبغى لنا أن نصف دور الصناعة فى اقتصادنا الوطنى بما يمكننا من الدقة ، وأن نحدد شروط إنشاء الصناعات وإنمائها فى مصر .

ومن المفيد فى بدء الأمر أن نأخذ فكرة عن مدى التقدم الصناعى الذى يحتمل أن نصل إليه فى العصر المقبل ، كى نعرف على وجه التقريب ما نستطيع أن ننتظره من الصناعة فى إصلاح شئوننا الاقتصادية والاجتماعية . يجب البحث فى هذه المسألة على ضوء الحاصل فى سائر العالم ، إذ أن حال مصر شبيهة بحال جميع البلاد التى دخلت عن قريب فى ميدان الصناعة : والتجارة كما نعلم استبدال بضاعة موجودة لدينا ونحن فى غنى عنها ببضاعة أخرى ليست فى أيدينا مع احتياجنا إليها ، ويسرى هذا التعريف على التجارة الدولية باعتبار كل قطر فى علاقاته مع الأقطار الأخرى . ففى القرن الماضى زادت حركة التجارة الدولية زيادة مطابقة لتقدم الصناعة العظيم فى بلاد أوربا الغربية ، إذ أصبحت تلك البلاد تبيع إلى سائر العالم البضائع التى كانت حينذاك هى وحدها قادرة على إنتاجها ، وتشترى منه المواد الخام المعدنية والزراعية اللازمة لتغذية صناعتها كى تسد حاجة الأسواق المحلية فى تلك البلاد وحاجة التصدير إلى البلاد غير الصناعية . فكانت التجارة الدولية فى الغالب عبارة عن تبادل المواد الخام من البلاد غير الصناعية بالبضائع المصنوعة من البلاد الصناعية . أما الآن فقد أضحى أغلب البلاد قادراً على إنتاج بعض ما يلزمه من المنتجات الصناعية ، وصار التطور الحديث فى الاقتصاد العالمى يميل إلى إعادة المساواة الإنتاجية بين مختلف البلاد؛ ومن شأن هذه المساواة أن تضع كل دولة فى درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادى فينخفض على الأثر مقدار التجارة الدولية .

ومن أمثال ذلك أن مصر كانت تصدر كافة محصولها القطنى وتستورد كافة

ما تستهلكه من المصنوعات القطنية ؛ ثم قامت عندنا صناعة الغزل والنسيج ، فأخذت تسد بعض حاجتنا من المنسوجات القطنية حتى نالت مصر قسطاً من الاستقلال الاقتصادى فى هذا الصدد ؛ وكان من نتيجة ذلك أن نقصت واردات المنسوجات القطنية بمقدار الإنتاج الداخلى ، ونقص أيضاً الصادر من القطن بمقدار ما تستهلكه الصناعة الوطنية أو بمقدار ما كانت البلاد الأجنبية تستورده لتعيد تصديره إلى مصر بعد صنعه . ومن نتائج ذلك أيضاً أن تنقص إرادات الجمارك على أثر التقدم الصناعى داخل القطر ، فإن كل حركة ترمى إلى تنشيط الصناعة الوطنية ، بإمدادها بالإعانات المالية أو بفرض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية أو بأى وسيلة أخرى ، يترتب عليها هبوط نسبى فى التجارة الخارجية ؛ وبالتالى هبوط فى إيراد الجمارك . ولهذه الملحوظة وجه من الأهمية فى مصر إذ أن نصف إيراد الدولة تقريباً من الجمارك .

ونرى هذا التطور الاقتصادى فى درجات مختلفة فى معظم بلاد العالم ، وهو بلا ريب السبب الأساسى لما أصاب ثروة أوربا وسلطتها فى العالم من الضعف إلى حد ما . والنهاية النظرية لهذا التطور هى أن ينتج كل قطر المصنوعات التى يحتاج إليها ، فتقتصر التجارة الدولية على تبادل الخامات التى لم توزعها الطبيعة بالمساواة على مختلف مناطق الكرة الأرضية . ويتضح من ذلك أنه لا يجوز لنا أن نأمل من تقدم صناعتنا الوطنية ذاك الأثر العظيم فى زيادة الثروة القومية كما حدث فى البلاد الأوربية فى القرن الماضى عند ما كان لها شبه احتكار على الوسائل الصناعية . ومن نتائج هذا أنه إذا استطاعت مصر فى وقت ما أن

تصدّر بعض منتجاتها الصناعية إلى البلاد المجاورة لها التى لم تصل إلى درجتها فى التقدم الصناعى ، يكون هذا التصدير مورداً وقتيًا ينقطع عند ما تخطو تلك البلاد نفس الخطوات فتصبح صناعتها على قدم المساواة مع الصناعة المصرية . وخلاصة هذا كله أن صناعتنا الوطنية تعتمد فى آخر الأمر على السوق الداخلية دون غيرها ، فيتوقف تقدمها على رواج تلك السوق واشتمالها على العدد الأكبر من أفراد الأمة .

فالخطة العامة التى يجب اتباعها فى تدبير الاقتصاد الوطنى ، وخاصة فى تدبير التقدم الصناعى ، هى أن يتجه استغلال المرافق الطبيعة فى القطر المصرى نحو تنشيط السوق المحلية وزيادة طاقتها فى الاستهلاك . وهكذا عدنا مرة أخرى ، عن طريق الصناعة ، إلى مسألة زيادة الإنتاج الزراعى بالنسبة إلى ازدحام السكان كي يرتفع مستوى المعيشة فى طبقات الشعب ، فتتسع السوق المحلية ويصبح سكان القطر قادرين على زيادة استهلاكهم المصنوعات الوطنية . فلا يجوز لنا اعتبار الصناعة علاجاً للمصاعب الاقتصادية وحلاً للمشاكل الاجتماعية ، بل يجب أن نعتبرها عنصراً من عناصر التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، لا يرجع على البلد بفائدته الكاملة ما لم تنشط وجهات الاقتصاد الأخرى والزراعية منها على الأخص. فإن النهوض بالمرافق الزراعية هو عقدة المشاكل المصرية ، ويترتب عليه تقدم الأمة من حيث الرخاء ومن حيث الحضارة .

أما عن الصناعات الممكن إنشاؤها فى مصر فتتوقف على شرطين ، والشرط الأول هو أن ترتكن بقدر المستطاع على الخامات الموجودة فى القطر كى تشيّد

على أساس اقتصادى ثابت وتستقل إلى حد ما عن تطورات السياسة الدولية وتقلب الأسعار فى الأسواق العالمية . والشرط الثانى أن تقتصر على إنتاج المصنوعات التى تكفى السوق الداخلية لاستهلاكها ، ولا تتجه إلى التصدير إلاّ فى الأحوال النادرة التى تتمكن فيها من إنتاج بضائع لم تنتجها البلاد الأخرى أو تنتج منها ما لا يسد حاجتها ؛ وتنتطبق هذه الملحوظة الأخيرة بوجه خاص على صناعة المواد الغذائية غير الأساسية عندنا . و بطبيعة الحال يرتكن الجزء الأكبر من الصناعة على الخامات الزراعية إذ أن الزراعة أعظم مورد للخامات فى مصر . وفيما يختص بالصناعات الغذائية فإنها لم تبلغ تقدماً كبيراً ، والمجال لا يزال فسيحاً لنشرها ، ومن بينها صناعة اللبن والزيوت المأكولة والمواد الغذائية المحفوظة فى العلب والتى يمكن تصديرها . وتمتاز صناعة السكر عن سائر الصناعات الغذائية ، فهى ناجحة فى مصر منذ زمن طويل ؛ وكان إنتاج السكر فى السنين الأخيرة يتراوح بين ١٠٠ و ١٣٥ ألف طن سنوياً ، وكان متوسط الاستهلاك الفردى ٤ر٧ كيلوجرام سنوياً . (وكان هذا المتوسط فى انجلترا ١ر٣٩ ك . م . ، وفى فرنسا ٢ر٢٧ ، وفى إيطاليا ٢ر٤) ؛ وبما أن السكر من المواد الغذائية الضرورية ، يجب العمل على ترويج استهلاكه ، فضلاً عما يترتب على صناعته من استخدام العدد الكبير من العمال . ولكن إذا قدرنا انخفاض مستوى المعيشة العام ، وقدرنا أيضاً الخطة المالية التى تتبعها الحكومة دون غيرها فى تدبير السكر ، يلوح لنا أن صناعته لن تخطو خطوات واسعة فى المستقبل القريب .

أما الصناعات غير الغذائية المؤسسة على الزراعة ، فيتعلق معظمها بالقطن

ويمثل الجزء الأكبر من رؤوس المال الصناعية فى مصر . والصناعات المترتبة على القطن هى الحلج والكبس واستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون وخصوصاً الغزل والنسيج ؛ واستوردت مصر فى سنة ١٩٣٦ وكذلك فى سنة ١٩٣٧ من الخيوط والمنسوجات القطنية ما تزيد قيمته عن خمسة ملايين من الجنيهات ، ويؤمل أن تتمكن الصناعة الوطنية شيئاً فشيئاً من أن تحل محل معظم هذه الواردات . وعلاوة على الخامات الزراعية فإن لمصر خامات أخرى تغذّى عدداً وافراً من الصناعات ؛ ونذكر من بينها صناعة البناء التى ينتظر منها أن تستمر فى تقدمها لما تتطلبه حاجة الدفاع الوطنى وحركة التحسين فى مستوى الحياة العام ؛ وصناعة الزجاج التى ينتظر منها أن تسد حاجة السوق المحلية عن قريب . ولكن ليس المراد هنا البحث المفصل فى الصناعات المصرية ؛ ويكفينا أن نضيف إلى ما تقدم أن استغلال المرافق المعدنية يتقدم سريعاً ، وأهمها البترول والفسفات ، ونرجو أن يشرع قريباً فى استغلال مناجم الحديد ، واستخدام مسقط المياه (الفحم الأبيض) فى خزان أسوان لتوليد القوة الكهربائية .

أما فيما يتعلق بمدى التقدم الصناعى فى مصر ، فيمكن تقديره على أساس ماتستهلكه السوق المحلية من المصنوعات الواردة من الخارج فى الوقت الحاضر والتى يجوز إنتاجها فى مصر ، مثل المنسوجات القطنية والحريرية والتيلية والورق والزجاج والأحذية والطرابيش ... الخ . وتضاف إليها الخامات المعدنية الممكن تصديرها ، مثل الفسفات والبترول إذا ما زاد إنتاجه والحديد عند ما تستغل مناجمه ، فإن استخراج تلك الخامات يعد عملاً صناعيًّا لما تتطلبه من الآلات والعمال . فيتبين

من ذلك أن التقدم الصناعى الممكن التعويل عليه ليس كبيراً إلى درجة أن يحقق كل الآمال المعلقة عليه ، والتى نوهنا عنها فيما سبق ؛ ولا شك فى أن الصناعة ستعوض علينا شيئاً من مصاعب ازدياد السكان بتوسيع مجال العمل وزيادة الدخل الوطنى ، غير أنه يلوح لنا أنها تعجز على كل حال عن رفع مستوى المعيشة عند ستة عشر أو عشرين مليوناً من المصريين بدرجة محسوسة . ومهما كانت الجهود الحكومية والنشاط القومى لا تزال الحالة تبعث على القلق خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهى المدة التى اقتصرنا عليها فى هذا البحث ، فيجب استغلال مرافقنا الزراعية والمعدنية استغلالاً كاملاً ، كى نستفيد منها إلى أبعد حد ولا نترك سبيلاً لزيادة الثروة القومية إلّا ونسلكه .

التقدم الاجتماعى

نقصر بحثنا عن وسائل التقدم الاجتماعى على ثلاث مسائل هى الصحة العامة والسكن وشئون التعليم والتربية . وفى المجال متسع لعدة مسائل اجتماعية أخرى أهمها التشريع الاجتماعى وخاصة ما اتصل منه بالعمال ، إلّا أنها تجاوز الدائرة التى حددناها لهذا البحث لما تستلزمه من التطويل والتفصيل . هذا إلى أن الروح التى يجب أن تسود تدبير التقدم الاجتماعى واضحة كل الوضوح فى الملاحظات السابقة واللاحقة، وهى أن تُلهم سياسة الدولة بالغايات الاجتماعية العليا وأن تتمسك فى نفس الوقت بالوقائع والأحوال الخاصة بمصر ، حتى تقصد إلى ترقية الأمة ماديًّا وخلقيًّا بأقصى حد مستطاع مع مراعاة الظروف الحاضرة وما يمكن توقعه من تطور السياسة والاقتصاد فى المستقبل .

١ — الصحة العامة

رأينا فى الباب الثانى أن تقدم الصحة يتوقف على عاملين هما تحسين التدبير الغذائى ومقاومة الأمراض المتوطنة ؛ أما العامل الأول فقد سبق لنا أن تحدثنا عنه فى الفقرة الخاصة بالزراعة ، ولا داعى إلى العودة مرة أخرى . ويرجع العامل الثانى إلى علاج المرضى من جهة والوقاية من الأمراض من جهة أخرى .

ويعنى بعلاج الأمراض المتوطنة عدد متزايد من المستشفيات العامة والخاصة ، نذكر من بينها مستشفيات البلهارسيا والأنكلستوما ، ومستشفيات الرمد الثابتة والمتنقلة ، وكثيراً من المستشفيات العامة فى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية وبعض المراكز . هذا فيما يختص بالمنشآت الحكومية ، ولن يفوتنا أن نذكر جمعيات الإسعاف فى مختلف المدن وبعض المستشفيات الخاصة أو التابعة لجمعيات خيرية ، وكلها تساعد على مقاومة الأمراض المتوطنة إلى حد ما . ومع ذلك لا ينتظر من النظام الحالى أن يحقق على مر الأيام تحسناً محسوساً فى حالة الصحة العامة ، غير أنه يساعد الشعب على تحمل الأمراض المتوطنة ويخفف من ثقلها عليه ، ذلك لأن انتشار هذه الأمراض العظيم يستلزم نظاماً أوسع بكثير من النظام الحالى ، وخصوصاً لأن دوام أسباب العدوى يحول دون إشفاء المرضى بأجمعهم . فنرى أطباء المراكز الريفية ومفتشى الصحة فى المدن والأقاليم عاجزين عن القيام بأعمالهم العديدة ، وكلهم مكلفون فوق طاقتهم (ويكفينا أن نشير إلى حال طبيب يعمل ألف حقنة فى النهار فى إحدى المستشفيات للأمراض الطفيلية) . وهذا

بالرغم من أن العدد الأكبر من هؤلاء الأطباء يشتغل بنشاط كبير واستعداد حسن . فإنّا لو أردنا التمشى مع انتشار الأمراض المتوطنة لوجب علينا زيادة عدد المستشفيات والأطباء ثلاث أو أربع مرات أكثر مما هى عليه الآن .

إذاً يجب أن تقاوم أسباب الأمراض قبل أن تعالج آثارها ، و بوجه خاص يجب مقاومة الأمراض الطفيلية لأنها أهم ما يهدد الصحة العامة ، ولأن الأمراض المتوطنة الأخرى ، ومن بينها التراكوما والبلاجرا والسل ، يرجى أن تزول شيئاً فشيئاً على أثر التحسين فى التدبير الغذائى . ولم تتنبّه السلطات الحكومية إلاّ من قريب إلى أهمية هذه الوجهة من المسألة وضرورة الجهود المتواصلة للوقاية . والوسائل التى تحقق هذا الغرض نوعان : وقاية شخصية من جهة ، ووقاية عامة من جهة أخرى تتلخص فى استئصال أسباب العدوى من بيئة السكان . أما وسائل الوقاية الشخصية من الأمراض الطفيلية ، فلا تزيد معلوماتنا العلمية العصرية عنها على نشر التعاليم الصحية بين الأهالى ، وهى الوقاية الموضحة فى مذكرة الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بالكيفية الآتية :

« نشر التعاليم الصحية بالقرية ، وذلك بتقسيم الريف إلى مناطق تخصّص لكل منها وحدة صحية مكونة من عدد من الموظفين ومعهم سيارة مجهزة بصيدلية للعلاج البسيط و بآلة سينمائية للتعليم والإرشاد ، و يناط بهذه الوحدات (١) علاج المرضى وصرف الدواء مجاناً مع إرسال من تستلزم حالته الصحية علاجاً خاصاً إلى أقرب مستشفى ؛ (٢) تعليم الأهالى و إرشادهم ورفع مستوى ثقافتهم الصحية مع زيارة المنازل والعمل على نظافتها وتهويتها ؛ (٣) تلقين النشء بالمدارس

الإلزامية والأولية بالقرى مبادئ الصحة وطرق الوقاية من الأمراض . وليست الفائدة من هذه الوحدات مقصورة على الإرشاد فقط ، بل سيؤدى إقبال الأهالى على العلاج إلى الإقلال من الوفيات ومن حدة المرض ومدته وأثره ، كما أنه سيؤدى إلى معرفة حقيقة الأمراض الموجودة ومدى انتشارها فى المناطق المختلفة ؛ فيتيسر توجيه جهود خاصة لمكافحة أمراض معينة » .

ولكن هذه التدابير ، مهما بلغت من التعميم ، تعجز عن تأدية الغرض المطلوب ولا تكفى لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض الطفيلية إن لم تقترن بحركة ترمى إلى إزالة أسباب الأمراض من البيئة التى يعيش فيها الإنسان . ومن أهم الوسائل المؤدية إلى زوال الطفيليات والحشرات الخاصة بها تحسين نظام الصرف وتعميمه فى أنحاء القطر ، وصيانة المصارف الصغيرة منها والرئيسية ؛ فإن هذا يجفف الأرض ويمنع عنها تلك الرطوبة الدائمة التى تساعد على نمو الطفيليات ، فيبطئ انتشار الأمراض الطفيلية إلى حد كبير . ومن بين تلك الوسائل ردم المستنقعات الكثيرة فى القرى والعزب أو بالقرب منها ، وكذلك الحفر الناشئة عن الترع الملغاة وإقامة الجسور المرتفعة التى تمتلئ بمياه الرشح ، فتصبح عشًّا للمكروب والطفيليات ، وتعدى المياه والمزارع المجاورة لها ، خصوصاً والرجال يغتسلون بها ، والأطفال يكثرون الاستحمام فيها . ومن بينها أيضاً إمداد القرى بالماء النقى بواسطة الطلمبات ، وهو المشروع الذى تقرر أخيراً تنفيذه فى القطر .

فان تحسين التدبير الغذائى ، وتجفيف الأرض ، وتعميم الماء النقى ، وزيادة

الأطباء والمستشفيات ، ونشر التعاليم الصحية ، كل هذا يعوق انتشار الأمراض المتوطنة بشرط أن تنفذ هذه الوسائل بالتعادل وفى استمرار . ثم إذا اتضح بعد بضع سنوات أن الحالة الصحية لم تتحسن تحسناً كافياً على أثر هذه التدابير ، ينبغى إهلاك الطفيليات والحشرات الخاصة بها بواسطة حركة مباشرة شديدة ، مثل تدبير الجفاف التام لمدة معينة إن أمكن ذلك ، أو استعمال الكميات الوفيرة من المواد الكيماوية ؛ ولا يبعد عن الظن أن تطور الحالة الصحية يحتّم يوماً ما التفكير فى مثل هذه الإجراءات ، ويحسن البحث عنها من الآن . فإن الحالة الصحية وصلت إلى مدى بعيد من الخطورة ، ويجب بذل الجهود المتواصلة مهما تطلبت من تعب ومصاريف فى سبيل إعادة الصحة والعافية إلى الشعب .

٢ — السكن

إن السكن عنصر أساسى فى معيشة الانسان ، وعلامة حقيقية عن ثروة السكان ورخائهم ، ورمز لا يخدع لمستوى الشعب الاجتماعى ودرجة حضارته القومية . ويعتبر إصلاح شئون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومى فى صفوف الأمة عامة ، وعند أهل الريف بوجه خاص ، لأن الدار إذا عزت على المرء وكانت موضع اهتمامه وفخره ، ساعدته على إدراك النظام الاجتماعى واحترام حقوق إخوانه ومواطنيه ، فأوجدت فى نفسه فكرة الروح القومية . ولا ريب أن الأمة المصرية تخطو خطوة واسعة فى سبيل الرقى والثبات الاجتماعى لو تمكنت من تجديد أحوال المعيشة المنزلية فى المدن والقرى ، مع مراعاة شروط الصحة والراحة فيها ؛ لذلك نعلق أهمية كبرى على شئون السكن ، ونعدها

فى طليعة الماديات التى يجب على ساسة الدولة الاهتمام بها .

وأحوال المعيشة المنزلية عند أهل القطر عامة ، وعند أهل الريف خاصة ، معروفة تمام المعرفة من الجميع ، ولا داعى إلى التطويل فى وصفها . وتتكون ألوف القرى والعزب التى تعيش فيها أغلبية الشعب العظمى من منازل ضيقة ، واطئة ، مبنية بالطين وأحياناً باللَّبِن بغير لياسة ولا دهان ، خالية من الأثاث ، محجوبة عن أشعة الشمس المنيرة المطهرة . ويخصص جزء من المنزل على ضيقة للبهائم فينام الفلاح وأسرته بالقرب منها ومن روثها . وتتلاصق المنازل بعضها إلى جانب بعض بدون نظام ولا تخطيط ولا ميادين ولا مرافق . أمّا حال السكن حول المدن الكبرى والعواصم الإقليمية والمراكز الصناعية ، وخاصة فى الأحياء والضواحى التى يعيش فيها فقراء العمال والعاطلين ، فلا تختلف فى شىء كبير عنها فى الريف .

واقتصرت الجهود فى علاج تلك الحال حتى اليوم على بناء بعض العزب الانموذجية ، وقرار الشروع فى بناء مساكن اقتصادية للعمال . فبنت الجمعية الزراعية الملكية ووزارة الزراعة عزباً نموذجية فى المزارع التابعة لهما ، روعيت فيها قواعد الصحة والراحة إلى حد ما ، مع ملازمة الاقتصاد فى التكاليف كى يمكن تعميمها ؛ ثم إن تفاتيش الخاصة الملكية فى الغالب ومزارع بعض الملاك المعدودين تشمل عزباً وقرى حديثة تُعد خطوة لا بأس بها فى هذا السبيل . وفيما يختص بسكن الطبقات الفقيرة فى المدن والمراكز الصناعية ، أعلنت الحكومة أخيراً عزمها على بناء بعض العمارات الضخمة فى القاهرة وإنشاء ضواح عمالية فى امبابة

والمحلة الكبرى . واستيقظ الرأى العام منذ قليل لأحوال السكن الريفى ، وكثرت المقالات فى الجرائد والمحاضرات حول هذا الموضوع ، إلّا أنها تبعد كل البعد عن بحث الوسائل العملية التى تحقق شيئاً من الإصلاح ، وتقتصر على نقد الحكومة والأغنياء وحثهم على علاج شؤون السكن عند أهل الريف ؛ ولا يفكر هؤلاء النقاد فيما إذا كانت مالية الدولة ومالية الأغنياء ، وعلى الجملة حالة البلد الاقتصادية، تسمح برفع مستوى المعيشة المنزلية بوجه عام فى المستقبل القريب .

فينبغى لنا أن نبحث عما تستطيع السلطات الحكومية والجماعات غير الحكومية أن تقوم به فى سبيل إصلاح الشؤون المنزلية وتجديد المساكن فى المدن والقرى ، حتى إذا تحققنا من مدى التقدم الذى يجوز لنا التطلع إليه ، بحثنا عن الخطط العملية التى تكفل الوصول إلى التقدم المنشود . وبطبيعة الحال لا يجوز مقارنة الظروف فى مصر بالظروف فى بعض البلاد المتقدمة عليها فى الثروة والحضارة العصرية . فلا فائدة من تطلعنا إلى ما هو متعذر علينا ، ولا أن نبنى آمالاً على تجديد جميع القرى والعزب المصرية فى وقت وجيز ؛ فإن الزمن الذى نرى فيه أحوال السكن فى مصر مساوية لها فى انجلترا مثلاً أو ألمانيا أو سويسرا لا يزال بعيداً جداً . فإذا أسفرت السنوات القادمة عن زيادة وافرة فى الثروة الوطنية ، ترتب على هذا رفع متوسط الدخل للأفراد ، فيتحسن تبعاً له مستوى المعيشة فى الطبقات غير المتيسرة وتتحسن أحوال المعيشة المنزلية . ولكن من الأوهام الباطلة أن نأمل التجديد العام فى السكن ما لم تسمح به الظروف الاقتصادية . ولسنا نريد بهذا أن تمتنع الحكومة عن الاهتمام بالموضوع وأن تتركه لتطوره

الطبيعى بغير عمل ولا سعى فى العلاج ، فإنها تستطيع أن تقوم بشىء من الإصلاح سنة فأخرى حتى تسفر تلك الجهود المتواصلة عن تقدم صحيح على مر الزمان . وإنّا نرى أنه يجب على الحكومة أن تنظر إلى شؤون السكن فى أنحاء القطر ، فى المدن والقرى ، نظرة شاملة حتى تعين من الآن الغايات التى يمكن الوصول إليها والخطط العملية التى تحقق بلوغها . فإذا وضعت برنامجاً إنشائياً بهذه الكيفية ، تجنبت السير المتردد والمتقطع فى سياستها الخاصة بالسكن ، ولا تضيع جهودها فى تدابير جزئية مؤقتة وغير كفيلة بضمان حاجة المستقبل .

والصعوبات التى تعوق التقدم فى شؤون السكن وتبطئ العمل الإنشائى الضرورى لإصلاحها هى ، أولاً ، التكاليف العظيمة التى يتطلبها مثل هذا العمل ؛ وثانياً ، تعقد الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة به ؛ وثالثاً ، مراعاة المعاونة الفعلية بين الحكومة والأفراد ، وهى خطة جوهرية فى سياسة الدولة ، ويبدو أن فى إصلاح شؤون السكن مجالاً فسيحاً للأخذ بها والعمل على مقتضاها . وليست الإدارة الحكومية خير أداة للقيام بالعمل الإنشائى الذى أضحى ضرورياً لرفع مستوى المعيشة المنزلية فى المدن والقرى ؛ ويخيل إلينا أنه يحسن إنشاء أداة مستقلة يعهد إليها القيام بهذه المهمة .

ولذا يتراءى لنا أن ينشأ معهد مستقل لشئون المسكن يقوم بوضع الخطط العامة والعملية التى يلزم السير على مقتضاها ، ويختص بتنفيذ كافة التدابير المتعلقة بها . وإنّا نرى أنه يترتب على إنشاء « المعهد الوطنى للبناء والتجديد » تذليل بعض الصعوبات التى نوهنا عنها فى الفقرة السابقة ، واستغلال المبالغ

المخصصة للعمل الإنشائى أحسن استغلال، واعتبار جميع ما يجب اعتباره من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة بالسكن فى المدن والقرى . ويكون لهذا المعهد مدير ومكاتب مخصصة (ولا يلزمه عدد كبير من الموظفين غير الفنيين) ؛ ويستقل عن الحكومة بمقدار استقلال مصلحة السكك الحديدية فى مصر ، أو الصندوق المستقل للدفاع الوطنى فى فرنسا ، أو معاهد البناء والتجديد فى إيطاليا . وتوضع أعماله تحت إشراف لجنة مؤلفة من مندوبى الوزارات المختصة ، وهى المالية والصحة والزراعة والداخلية والتجارة والصناعة ، وبعض الأفراد غير الموظفين الذين يمثلون آراء الملاك والشركات والجمهور ووجهة نظرهم . ويكون من اختصاص اللجنة أن توافق على الخطط العامة التى يتبعها المعهد ، وتصدق على الحساب السنوى لأعماله فى نهاية كل سنة مالية ، وتقدم إلى وزير المالية الطلب السنوى عن المبالغ المرجو إدراجها فى الميزانية لتحويلها إلى صندوق المعهد . وفيما عدا تلك النقط الثلاث ، تبقى لمدير المعهد الحرية التامة فى صرف المبالغ الموجودة لديه على الوجه الذى يراه كفيلاً بالمصلحة العامة . أمّا الاعتماد الذى يخصص لأعمال المعهد فى ميزانية الدولة ، فلا يزيد على مائة ألف جنيه فى السنة الأولى ، ثم يبلغ تدريجيًّا نصف مليون جنيه سنويًّا ، ويبقى عند هذا الحد .

وبهذه الكيفية تضمن الوحدة فى الخطط والاستمرار فى التنفيذ ، وهما شرطان أساسيان فى هذا العمل، لأنه عمل واسع النطاق ، يستغرق سنوات كثيرة ويتعلق به اعتبارات اجتماعية فى غاية الأهمية . فيستقل المعهد بخطته عن تقلب السياسة إلى حد ما ؛ حتى يتمكن من أن يوالى أعماله فى هدوء ، فينال على مر

الأيام ما يلزمه من التجربة والخبرة . أمّا الأعمال التى يقوم بها ، فهى (أولاً) البحث العام فى شئون المسكن الريفى والمدنى . (ثانياً) درس المسائل الاجتماعية المتعلقة بها . (ثالثاً) وضع مشروعات البناء والتخطيط فى المدن والقرى والمراكز الصناعية . (رابعاً) القيام بعملية البناء والتجديد . (خامساً) الرقابة على المساكن الجديدة والمجددة والقديمة بوجه عام . (سادساً) إدارة العمارات والمساكن المخصصة للعمال والطبقات غير المتيسرة فى المدن والمراكز الصناعية ، وتحصيل الأجرة من المستأجرين ... الخ . فتتجمع فى إدارة واحدة تلك الأعمال المشتتة الآن بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ومصلحة الأملاك .

أمّا الخطط التى يتبعها المعهد الوطنى للبناء والتجديد ، فتتلخص من الوجهة العامة فى العمل على تقدم الشعب ماديًّا واجتماعيًّا ، وتوفير أسباب الراحة والوسائل الصحية لديه ، وتنشيط الحركة الاقتصادية ، وتطبيق قاعدة التعاون مع الأفراد . ومن الوجهة الخاصة يمكن التمييز بين المسكن الريفى والمسكن فى المدن والمراكز الصناعية ، فنعيّن الخطط لكل منهما على حدة ؛ غير أنّا نلاحظ أنه لا ينبغى التمسك بالتفريق التام بين هذا وذاك ، فإن لوازم التخطيط فى القرى والعزب تقرب من لوازمه فى المدن ، وتستوجب مراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية نفسها ؛ ثم إن الضواحى القومية فى المدن وكذلك مساكن العمال بالقرب من المصانع يجب ألّا تتجه نحو تكثيف السكان فى العمارات الضخمة ، بل تسعى فى توزيعهم على مساكن صغيرة منفرد بعضها عن بعض بحيث تقرب أوصافها من أوصاف المساكن القروية .

وفيما يختص بالمسكن الريفى رأينا أنه لا يجوز لنا أن نأمل له تجديداً عامًّا وتامًّا قريباً، فإن بناء المساكن الجديدة فى أنحاء القطر وتجديد جميع القرى والعزب، على أساس أربعين جنيهاً لكل مسكن بما فيه بعض الأثاث والأدوات المنزلية الأولية التى يعجز الفلاح عن الحصول عليها، يتطلب أكثر من مائة مليون جنيه، وهذا مبلغ جدير بأن يكون موضوع تفكير لمن يطالبون الحكومة بالإسراع فى إصلاح شئون الفلاح المنزلية . ولكن هذا ليس مؤداه أن تمتنع الحكومة عن كل عمل فى هذا الشأن ، ولا أنه محال عليها أن تؤثر تأثيراً مفيداً فى إصلاح المسكن الريفى ؛ غير أن التقدم سيكون حتماً بطيئاً جدًّا . والفائدة الأولى من إنشاء المعهد الخاص هى أن يتنبَّه الرأى العام إلى أهمية الموضوع ويقف على وجهاته المختلفة ؛ فالأبحاث الاجتماعية التى يقوم بها المعهد تبث فى الجمهور روح الاهتمام بشئون السكن وتصل بالرأى العام إلى شىء من المعرفة والسداد فى هذه الشئون.

أمّا أعمال البناء والتجديد فتقتصر فى المرحلة الأولى على إعادة بناء القرى التى يدمرها الحريق ، وقد تحترق كل سنة قرية أو قريتان ، فينتهز المعهد هذه الفرصة لإنشائها على طراز حديث يتفق وحاجة التقدم الاجتماعى فى بلادنا . ثم يهتم المعهد بقدر المبالغ التى لديه بتجديد قرى مختارة من بين القرى البائسة فى مختلف المناطق؛ ويقوم كذلك بإنشاء القرى والعزب فى المناطق التى تعدها للزراعة مشروعات الرى والإصلاح . ومن الوسائل العملية التى تساعد على تحقيق أغراض الإصلاح أن يشترك المعهد فى تجديد العزب التابعة للملاك ؛ ويسير هذا الاشتراك بإحدى طريقتين ، فإمّا أن تجدد العزبة بمعرفة المعهد مع مراعاة رغبات المالك ، وإمّا أن

تجدد بمعرفة المالك تحت إشراف المعهد ، وفى كلتا الحالتين يقوم كل طرف بنصف النفقات . ويخيل إلينا أن مثل هذا التدبير ينال بعض النجاح فى الأوساط الزراعية . وبالطبع لا ينتظر أن تتسع حركة التجديد المشترك اتساعاً كبيراً فى بدء الأمر ، غير أنّا نأمل أن يبدأ المستنيرون من بين الملاك بقبول شروط هذا العرض فيشجعوا الملاك الآخرين على أن يدركوا فائدة هذه الفرصة المعروضة عليهم لمعاونة الحكومة فى سبيل التقدم الاجتماعى .

أما فيما يتعلق بطرق التجديد والبناء ، فيلوح لنا أن هناك ملاحظات يمكن الاقتداء بها ؛ ومن أمثالها ألّا يقتصر المعهد على رسم واحد أو اثنين أو ثلاثة للمنازل القروية بقصد تعميمها فى أنحاء القطر ، بل يعمل على إيجاد رسوم مختلفة خصوصاً فى واجهة المنازل الخارجية ؛ فتنظّم تلك المساكن المختلفة فى القرية أو العزبة الجديدة كى تتجنب ذاك الشكل الشبيه بالقشلاق المتغلب على العزب الانموذجية الموجودة فى الوقت الحاضر . كما أن تخطيط القرى والعزب المجددة قد يحسن ألّا يكون على رسم الطرق المتقاطعة بزوايا قائمة مع ترتيب المنازل على شكل مربعات منتظمة ومملة ، مما يجعل القرية أو العزبة لا حياة فيها ولا بجبوحة ، بل ينبغى أن يقوم التخطيط على فكرة الجمع حول ميدان صغير فى متوسط القرية تتفرع منه الشوارع والمنازل وتزرع فيه أشجار كبيرة تبسط ظلها على بعض المنافع العمومية ، مثل طلمبة الماء النقى ، ومغسل عام لغسل الأثواب والخرق المختلفة ، وحوض لسقى الماشية ؛ فيكون هذا الميدان الصغير مركز الحياة فى القرية أو العزبة . ولا يغرب عن البال أن مواصلة الإرشاد الاجتماعى ومراقبة النظافة والنظام من

شأنها أن توجد فى سكان تلك القرية المجددة شيئاً من شعور الفخر بقريتهم ومنازلهم ، وتحملهم على الاهتمام بنظافتها ونظامها ، وفى ذلك ما يساعد على إنماء الروح القومية والشعور بالواجب الإجتماعى .

وبدون زيادة فى التكاليف يمكن أن تُكسى القرى والعزب المجددة بمظهر جذّاب، وتُصاغ فى قالب يدل على شىء من الذوق السليم ؛ وسيستفيد الفلاحون من هذا ويحاكونه جميعاً جهالهم والمتعلمون منهم . ولن ينتهى عمل المعهد بانتهاء عملية البناء ، بل يجب عليه أن يواصل الجهود والمراقبة فى مختلف مظاهر المعيشة المنزلية والحياة الاجتماعية ، باعتبار سكان القرية أو العزبة مشتركين فى بعض مصالح ينبغى لهم التعاون عليها[1] . ويهتم المعهد أيضاً بأثاث المنازل القروية ويسهل على أهالى الريف الحصول عليه وعلى الأدوات المنزلية اللازمة لهم . ولا تنس أن تعميم مثل هذه التدابير لا يتم فى مدة سنة أو خمس أو عشر ، بل يتطلب زمناً وصبراً وتنفيذاً مستمراً مدة عشرين أو ثلاثين عاماً ؛ فيجب الشروع فى هذا العمل من الآن حتى تؤدى بمشيئة الله مواصلة التجديد والبناء والإرشاد والمراقبة والتربية الاجتماعية خلال تلك المدة إلى إصلاح أكثر العيوب التى نراها الآن فى أحوال المسكن الريفى .

أما السكن فى المدن والمراكز الصناعية فيستطيع المعهد الوطنى للبناء والتجديد أن يلعب فيه دوراً عظيما جداً . ونلاحظ فى هذا الشأن أيضاً أنه يجب الاقتداء

(١) قد يكون لمجالس القرى إذا ما نفذ مشروع القانون الجديد الخاص بانشائها دور مفيد فى معاونة معهد البناء والتجديد على مواصلة أعماله والاشتراك معه فى مختلف نواحى برنامجه .

بفكرة التعاون والاشتراك التى سبق وصفها ، فيشجع المعهد الشركات الصناعية على بناء المساكن الصحية لعمالها ؛ ويجب تطبيق القواعد العصرية فى تنظيم « عزب المصانع » واشتمالها على بعض المنافع العامة بقدر ما تسمح الحال ، مثل مغسل عام وصيدلية وساحة للرياضة الخ . ويكون الاشتراك فى التكاليف على أساس الشروط المبيّنة آنفاً . ويخيل إلينا أن هذا العرض من لدن المعهد يقابل بالترحيب من الشركات الصناعية . ولا شك فى أن على القائمين بإدارتها أن يشعروا بواجبهم الاجتماعى ، ويدركوا ما فى هذا التعاون على إصلاح شؤون عمالهم من الفائدة لمصلحتهم الخاصة وللصالح العام . ويجدر بالذكر أن بعض الشركات والمصانع قامت بمثل هذه المنشآت ، غير أن معظمها لا يهتم بحال عماله اهتماماً فعلياً .

ويسند إلى المعهد بناء المساكن الاقتصادية أو القومية فى المدن ومراقبتها وإدارتها . وينبغى لنا فى هذا الشأن أن نقتدى بتجارب بعض البلاد المتقدمة فى حل المشاكل العديدة المتعلقة بالسكن الشعبى فى المدن ، وأن نتنبه بوجه خاص إلى عدم حشر الطبقات الفقيرة وتكثيفها فى العمارات الضخمة . ويجب الامتناع مطلقاً عن تحويل بعض أقسام المدن الكبرى إلى ما يسمى « الأحياء العمالية » أو « مناطق العمال » ؛ بل ينبغى الاتجاه نحو إنشاء الضواحى العصرية فى المناطق المجاورة للمدن ، وتنظيم تلك الأحياء الجديدة فى حد المستطاع على نظام « المدن الحديقية » التى انتشرت كثيراً عند الأمم الراقية المهتمة بشؤون السكن . وتبنى فيها المساكن القومية أو الاقتصادية ، ولا تخصّص للعمال دون غيرهم ،

بل يسمح بالإقامة بها لصغار الموظفين وصغار التجار، وعلى العموم جميع الذين تدفعهم قلة دخلهم إلى الانتفاع بالمساكن الاقتصادية . ويقوم المعهد بتنظيم المواصلات السريعة والرخيصة بين تلك الأحياء ومراكز العمل . وبهذه الكيفية نتجنب عزل أهل العمل وزحامهم فى الأحياء الخاصة بهم ، مما يولد عندهم الشعور بالتفريق بين طبقات الأمة ، ويحملهم على عدم الرضا بالنظام الاجتماعى . وإنّا نرجو ألّا توجد يوماً ما فى مدننا ومراكزنا الصناعية تلك الأحياء العمالية البائسة التى هى من دواعى العار والخجل ومن أسباب الخطر الاجتماعى فى بعض المدن الكبرى فى الأقطار الأجنبية .

قصدنا أن نطيل الحديث فى شئون السكن إلى حد ما ، لأهميتها أولاً ، ولنوضح ثانياً بهذا المثل كيفية تطبيق الخطط العامة التى يجب على ساسة الدولة أن يسيروا على مقتضاها . فإذا وضحت الخطط الاجتماعية وعرفت الظروف الاقتصادية كان من السهل رسم الطرق العملية التى توصل يقيناً إلى غايات معقولة ، وذلك بشرط التناسق بين مختلف التدابير والاستمرار فى تنفيذ الخطط العامة بغير تردد ولا تقهقر . ويلوح لنا أن ترتيباً مثل الذى وصفناه من شأنه أن يلعب دوراً مفيداً فى التقدم الاجتماعى ، ويؤدى خدمات جليلة فى إصلاح شئون الفلاحين والعمال ورفع مستواهم المادى والخلقى . ولقد بدأت الدول المتقدمة منذ حين تهتم بشئون المسكن أعظم اهتمام ؛ وأمام المصريين مجال فسيح يجب العمل فيه ، وحقل جديد يجب استثماره بقدر ما تسمح به ظروفنا الاقتصادية ، كى يظهروا للعالم ما يستطيعون أن يشيدوه من المنشآت المتينة الجديرة بأن تسد حاجة الوقت الحاضر وتثبت لتطور المستقبل .

٣ — التعليم والتربية

التعليم والتربية واجهتان لمسألة واحدة هى من أصعب المسائل التى تواجه الدولة المصرية وأكثرها تعقداً . والتعليم عبارة عن جملة معلومات ثقافية وفنية يتلقاها التلاميذ والطلاب فى مختلف المعاهد العلمية ، وهى المكاتب الإلزامية والمدارس الأولية والابتدائية والثانوية وكليات جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية والمعاهد الخاصة بالمعلمين . أما التربية فهى عبارة عن التكوين الأدبى والخلقى وإنماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعى وغيرها من الإرشادات التى يجب أن يتشبع بها ، لا الشباب فى مدارسهم فحسب ، بل الأمة بأجمعها فى كافة أعمالها الخاصة والعامة . ولن نعود فى هذا المكان إلى مختلف الملاحظات فى التربية القومية التى جاءت مناسبتها فى ثنايا هذا البحث ، فإن فى الخدمة العسكرية والدفاع الوطنى ، والشئون السياسية والإدارية ، والأعمال الاقتصادية والمنشآت الاجتماعية ، والتعليم فى المدارس والكليات — إن فى جميع هذه النواحى للنشاط القومى مجالاً فسيحاً ووسائل نافعة لنشر المواعظ الاجتماعية والتربية الوطنية ، وتكوين الشعور بالصالح العام والعزم المتحد على نهج منهج النمو المطرد والتقدم الصحيح . ولذا لا يعنينا الآن إلّا البحث فى مجرد شئون التعليم .

يكثر الكلام من وقت لآخر فيما يتوقعه بعض الناس من المصاعب الاقتصادية والاضطراب الاجتماعى على أثر انتشار التعليم فى جميع طبقات الأمة . والظاهر أن هناك اشتباهاً بين أثرين من آثار التعليم : كان المفكرون فى الجيل الأخير ينسبون إلى انتشار التعليم خلق الاضطراب الاجتماعى بما قد يسببه من النفور

بين طبقات الشعب وما يبثه بينها من عدم الرضا بالنظم الحاضرة ؛ أمّا فى أيامنا التى تغلبت فيها الاعتبارات الاقتصادية والمالية على غيرها ، فقد أعرض المفكرون عن هذه النظرية ؛ إلا أنه ما زال يتمسك بها بعض من يعتقدون أن جهل الطبقات الفقيرة هو شرط الثبات الاجتماعى ودعامته . (وقد يكون لهذه الفكرة وجه من الحق فى مصر ، غير أنه ليس فيما يظنون ، فربما كان الأفضل أن يبقى أهل الريف قليلى التعليم ، عديمى الاهتمام بالشئون العامة ، من أن تبتدئ تربيتهم القومية فى جو الاضطراب السياسى والمجادلات الحزبية) . ومهما كان الحكم على الملاحظة الأخيرة ، فلا شك فى أن الأمية لا تسمح للناس بأن يشتركوا فى النظام الاجتماعى ، وتحرمهم الاهتمام بالشئون والأعمال التى تتكون من أجلها الحياة القومية . فالتعليم مفتاح العقول والصدور ، يجعل الأمة تشعر بكيانها وتستفيد بالإرشادات الاجتماعية والمواعظ الوطنية ؛ وعلى ذلك يتضح أن العبرة ليست فى انتشار التعليم ، بل فى عدم وجود تلك التأثيرات الطيبة والخطط المحكمة التى لا تستغنى عنها أمة تريد رفع أبنائها من جهل وانحطاط إلى مستوى عال من الحضارة والتمدن . فيجب نشر التعليم الإلزامى فى أنحاء القطر وتعميم المدارس الابتدائية فى جميع المدن ، بشرط أن تتجه مناهج التعليم نحو الثقافة الاجتماعية والتربية القومية قبل أى اعتبار آخر .

أمّا الأثر الثانى الذى يكثر اشتباهه بما ورد فى الفقرة السابقة ، فهو عبارة عن الانتشار غير المحكم للتعليم العالى والفنى وما ترتب على ذلك من وجود شبان عاطلين من المتعلمين . وفى وجودهم ما يلفت الأنظار فى مختلف درجات التعليم ،

بين حائزى الشهادات العليا أولاً كالليسانس فى الحقوق والآداب والعلوم ودبلوم كلتى الزراعة والتجارة وغيرها من شهادات المعاهد العليا ؛ والحاصلين على دبلوم مدرستى الزراعة والتجارة المتوسطتين ثانياً ، ويضاف إليهم العدد الكبير من حاملى شهادة الدراسة الثانوية، إذ أن مستوى التعليم العام ونسبة الأميين فى الشعب يجعلان لهذه الشهادة مقام الشهادات العليا أو الفنية ؛ وثالثاً عند الشبان المتخرجين فى مختلف المدارس الفنية والصناعية والحرفية . فالضرر من هذه الناحية أمر لا شك فيه ، وأضحت تلك الحال واضحة أمام الجميع حتى كثرت الكتابة عنها فى الجرائد منذ حين . ولقد زاد عدد الشبان العاطلين إلى درجة تستوجب الشفقة والقلق ؛ وتدل كل الدلائل على أن الحال لا تتحسن عن قريب ، بل إن البطالة ستشتد عما هى عليه الآن إلى حد بعيد ، خصوصاً وليست هناك أية فكرة بعد فى العدول عن السرعة غير المحكمة فى نشر التعليم العالى والخاص . وإذا استثنينا الأطباء الذين لا تزال حال الصحة العامة تقتضى زيادة عددهم، فإن المهن كلها ، حكومية أو حرة ، مزدحمة إلى درجة لا تسمح بقبول معظم الذين أعدوا للاشتغال بها . ونلاحظ علاوة على ذلك أن التقدم الاقتصادى لم يسر بالسرعة اللازمة لإيجاد عمل لجمهور الذين يطالبون به . ومن مصلحة هؤلاء الشبان ، بل ومن مصلحة الجميع ، ألا يسمح بنشر التعليم العالى إلا بدرجة تتناسب مع حاجة الأمة ، بدلاً من إيجاد قوم من البائسين لا يرون أمامهم سبيلاً بعد إتمام دراستهم (وهم الذين أقدموا عليها بنشاط وهمة ، وواصلها الكثير منهم فى ضيق مالى كبير) إلا الأمل الكاذب فى العمل والتجول طوال نهارهم فى البحث عن

مركز ما . والحالة التى نراها لدى حاملى الشهادات العليا والمتوسطة نراها بعينها لدى الشبان المدربين على مختلف الحرف الميكانيكية والصناعية والفنية ؛ فلا يزال المستوى الاقتصادى منخفضاً جداً فى مصر ، ولا يتسع المجال لاستخدام العدد الأكبر من هؤلاء الشبان . ولا نعتقد أن التقدم الاقتصادى ، وتقدم الصناعة على الأخص ، سيسمح يوماً ما بتشغيل هؤلاء العاطلين ما دامت المدارس الصناعية والحرفية تعد مئات الشبان الذين لا تستطيع الأمة أن تستفيد من معارفهم . فتساعد كثرة هذه المدارس ، وكثرة الذين يتعلمون بها ، على إيجاد جيش من العاطلين الغاضبين على النظام الاجتماعى .

والواقع أننا أسرعنا فى خطواتنا الاجتماعية غير مبالين بالأحوال الاقتصادية الموجودة فى بلادنا . والآن أصبح أمامنا واجبان : الأول هو بالطبع علاج الحالة الحاضرة ، والسلطات الحكومية مهتمة بهذا العلاج كما يبدو من بعض التدابير المفيدة التى قررتها أخيراً ، كمنح الاقطاعيات الزراعية لحاملى دبلوم كلية الزراعة ومدرسة الزراعة المتوسطة ، والسعى لدى الشركات الصناعية والتجارية والمالية ، المصرية والأجنبية ، لاستخدام الشبان العاطلين المصريين . وإن اتساع الأعمال العسكرية وتنفيذ المشروعات الاجتماعية التى أصبحت ضرورية (مثل بناء المساكن القومية ، وتوفير أسباب الصحة فى المدن والقرى ، وإصلاح شؤون الفلاح المادية والأدبية) ، وتنشيط التقدم الاقتصادى ، من شأنها أن تقلّل نسبة العاطلين الموجودة الآن ، وتقودهم إلى ساحة العمل قليلاً قليلاً . هذا على شرط ألا تستمر المدارس فى أن تخرج كل سنة عدداً زائداً عن الحاجة ممن يطالبون بالعمل ،

فلا تستطيع الجهود الحكومية أو غير الحكومية أن تعالج الحالة علاجاً صحيحاً

أما الواجب الثانى فهو تجنب تلك الحال فى المستقبل ؛ ولا يتحقق هذا إلّا بالعمل على مقتضى خطط ثابتة محكمة فى جميع شؤون التعليم بدون استثناء ولا تردد . ويتراءى لنا أنه ينبغى التمييز التام بين التعليم العام الذى يرجى منه رفع المستوى العقلى والأدبى العام فى طبقات الشعب ، والتعليم العالى والخاص الذى يرجى منه إعداد الشباب للعمل فى ميادين معيّنة . فيقف التعليم العام عند حد التعليم الإلزامى والابتدائى . والخطط العملية فيما يخصه هى ، أولاً تعميمه قدر الإمكان، إذ أن الغاية التى يجب الاتجاه نحوها هى أن يصل جميع أفراد الأمة إلى هذه الدرجة من التعليم ، حتى إذا ما تحققت تلك الغاية بعد مضى عشرين سنة مثلاً أو أقل ، بحثنا فى ذلك الوقت عن إمكان رفع المستوى الثقافى إلى درجة جديدة ، بتعميم شهادة الدراسة الثانوية فى المدن والدراسة الابتدائية فى الريف . ولكنّا نعتقد أنه فى الظروف الحاضرة يجب التمسك بالحدّين اللذين بيّناهما وهما التعليم الإلزامى فى القرى والابتدائى فى المدن . وثانياً تفهيم الرأي العام أن هذا التعليم لا يعدّ لمهنة معينة ، بل هو ضرب من الثقافة اللازمة لكل أبناء الشعب ، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم ، ورفيعهم ووضيعهم . وثالثاً مراعاة الاعتبارات القومية والتربية الوطنية ، فإنها أهمّ بكثير من مختلف المعلومات التى يتلقاها الأطفال . ويجب التدقيق إلى أبلغ حد فى هذه الوجهة من التعليم العام ؛ ولنا عودة إلى هذا الموضوع فى الباب الخامس .

أما التعليم العالى والخاص ، فتقوم به الكليات وغيرها من المعاهد العليا ،

والتدريب فى المدارس الحرفية والصناعية ، والدراسة الثانوية أيضاً ، إذ أنّا نعتبرها فى الوقت الحاضر مجرد إعداد لمواصلة الدراسة فى المعاهد العليا . والخطة العامة التى يجب التمسك بها هى العمل على حفظ التوازن بين عدد الشبان الذين يلحقون بالمعاهد العليا والمدارس الخاصة ومرافق العمل فى مختلف المهن . والظاهر أن الرأى العام والحكومة لم يقتنعا بعد بضرورة التمهل فى نشر التعليم العالى والخاص ، بل يخيل إلينا أن الجهود كلها موجهة نحو الإكثار من عدد الشبان فى مختلف المعاهد . ويجب التنبيه ، والإلحاح فى التنبيه ، إلى أن تقدم الشئون الاقتصادية لا يسمح باستخدام هؤلاء الشبان فى مختلف مظاهر النشاط القومى ؛ ومن الضرورى أن يقتنع أولو الأمر بهذه الحقيقة المرة ، وأن يسعوا بكافة الوسائل الموجودة لديهم فى نشر التعليم العالى والخاص بحساب ، وجعله مطابقاً لظروفنا الاقتصادية . ومن بين هذه الوسائل إقفال بعض المدارس إقفالا مؤقتاً على الأقل مثل مدرستى التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة و بعض المدارس الحرفية وغيرها من المدارس التى قد لا يظهر لزومها بجلاء ؛ وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل مدرسة أو كلية ، والتشديد فى الامتحانات العليا كى يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام ، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما . وعلى وزارة المعارف أن تقوم قبل بداية كل سنة دراسية بوضع تقرير مستوف عما تشير به من الاختيار على الشبان والشابات الراغبين فى الالتحاق بالمدارس العليا والخاصة ، مستندة إلى بحث وجيز فى الظروف الاقتصادية المسببة لهذا الاختيار : فتذكر الأسباب التى تدعو إلى تحديد عدد الطلاب فى مدرسة ما

حتى يفهم أصحاب الشأن أن هذه التدابير إنما تؤخذ للصالح العام ؛ وتذيع هذا التقرير على الجمهور عن طريق الجرائد والنشرات . ولا يخفى علينا ما فى هذه التدابير من الصعوبة ، وما تستلزمه على الأخص من الشجاعة الأدبية عند الذين يتمسكون بها ويقومون بتنفيذها ؛ لكنها تدابير حكمت بها الأحوال ولا مفر من مواجهتها ، فان عواقب الانتشار غير المحكم فى التعليم العالى والخاص سوف ترجع على الأمة بضرر أكبر من خيبة الأمل لدى الذين يرغبون فى مواصلة دراستهم .